مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 5 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية لتمويل برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية

فصل وحيد :

تمّت الموافقة على اتفاقية القرض، الملحقة بهذا القانون، والمبرمة بتونس بتاريخ 5 أكتوبر 2017 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ قدره ستّون مليون (60.000.000) أورو لتمويل برنامج دفع الاستثمار وتعصير المستغلات الفلاحية.

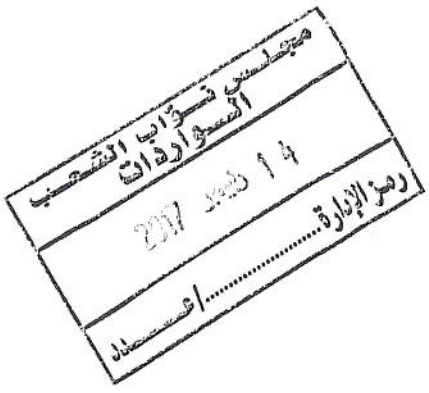

شرح الأسباب

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض
المتعلقة بتمويل برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية

تم بتاريخ 05 أكتوبر 2017، إبرام اتفاقية قرض في صيغة دعم للميزانية بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) بقيمة 60 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 175 مليون دينار لتمويل **برنامج دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية.**

يهدف البرنامج إلى:

- دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي من خلال إصلاح المؤسسات ومنظومة تشجيع الاستثمارات الفلاحية وتأهيلها نحو مزيد النجاعة بالإضافة إلى تحسين منظومة تأطير الباعثين.
- تعصير المستغلات الفلاحية مما يساهم في الترفيع في الناتج المحلي الإجمالي الفلاحي وتحسين دخل الفلاحين وخلق مواطن شغل في المناطق الريفية مما يساهم في استقرارها.

وتتمثّل مكوناته في:

1. تحفيز الاستثمار الفلاحي من خلال تحسين جدوى وفاعلية آليات دفع الاستثمار الفلاحي ومساندة تطبيق أحكام مجلة الاستثمار الجديدة وتأمين الموارد المالية للقطاع الفلاحي.
2. تأهيل وتعصير المستغلات الفلاحية والمنظمات المهنية الفلاحية من خلال وضع منظومة استشارة فنية واقتصادية مهنية لتحفيز الاستثمار وتمويل النشاط الاستشاري لتعصير المستغلات الفلاحية ودعم وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية وتأهيلها قصد تأطير ومرافقة حوالي 6000 مستغلة في السنة.
3. تنسيق التصرف في برنامج تحفيز الاستثمار في القطاع الفلاحي وتعصير المستغلات الفلاحية ومساندة الهياكل المشرفة والمكلفة بالتنفيذ، وذلك من خلال تركيز خلية للتصرف حسب الأهداف بالإضافة إلى تحسين مناخ الاستثمار الفلاحي وتشريك المرأة في عملية الاستثمار الفلاحي.

تتولى وحدة التصرف حسب الأهداف (UGO) بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري الإشراف على تنفيذ البرنامج من خلال التنسيق بين الأطراف المتدخلة.

كما تحدث لجنة قيادة (COPIL) لمتابعة تنفيذ البرنامج وتحديد توجهاته الاستراتيجية والمصادقة على مختلف مراحل تنفيذه على المستويين الفني والمالي، وتتكون لجنة القيادة من ممثلين عن الهياكل المعنية بالبرنامج وخاصة منها على سبيل الذكر :

- وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي
- وزارة المالية
- وكالة النهوض بالاستثمار الفلاحي
- وحدة التصرف حسب الأهداف بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
- الإدارة العامة للتمويل والاستثمارات والهياكل المهنية
- المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية
- ممثلين عن الأطراف المتدخلة في المجال الفلاحي والتنمية الفلاحية من منظمات مهنية وبنوك وهياكل الإحاطة بالاستثمار وغيرها من الهياكل ذات العلاقة.

وتقدر الكلفة الجملية للبرنامج بحوالي 874 مليون دينار تونسي (**300.4** مليون أورو) ويتم **تمويله** من خلال المساهمات التالية:

1. مساهمة الوكالة الفرنسية للتنمية (قرض وهبة): 20.6% من الكلفة الجملية للبرنامج:

✓ <u>قرض بقيمة **60** مليون أورو</u>

وفق الشروط التالية:

- الجهة المقترضة: الدولة التونسية
- نسبة الفائدة: نسبة فائدة ثابتة تساوي أوريبور 6 أشهر+0.66 %
- عمولة التعهد:
  - **0.25%** سنويا من المبلغ المتبقي للسحب بالنسبة للفترة الممتدة من 05 أكتوبر 2017 إلى 04 أكتوبر 2021.
  - **0.5%** سنويا من المبلغ المتبقي للسحب، ابتداء من تاريخ 05 أكتوبر 2021.
- فترة السداد: 20 سنة منها 7 سنوات إمهال

✓ <u>هبة من الوكالة الفرنسة للتنمية بقيمة **2** مليون أورو</u>

2. مساهمة المفوضية الأوروبية (آلية الجوار للاستثمار «FIV»): هبة تمثل 3.3% من الكلفة الجملية للبرنامج، أي ما يقدر بقيمة **10** مليون أورو.

3. تمويل مشاريع الباعثين الفلاحيين والهياكل المهنية القاعدية، 65.2% من الكلفة الجملية للبرنامج، ما يقدر بقيمة 570.3 مليون دينار (**196** مليون أورو).

4. مساهمة الدولة التونسية بقيمة 10.8%من الكلفة الجملية للبرنامج، ما يقدر بقيمة 94.3 مليون دينار (**32.4** مليون أورو).

ذلك هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

102/2017

مجلس نواب الشعب
الواردات
14 ديسمبر 2017
رمز الإدارة.....عدد